«الإعلام» أصدرت قراراً بتحديد رسوم الأنشطة الإعلامية والسياحية

تعديلات على رسوم الأنشطة الفندقية والترفيهية

- رسم إصدار نشاط الشقق الفندقية ارتفع من 750 إلى 1500 دينار
- إصدار نشاط الإنتاج الفني والدعاية والإعلان من 90 إلى 400 دينار
- التجديد للفنادق والشقق الفندقية حسب عدد النجوم وتصل إلى 1000 دينار
- 5250 ديناراً لتوزيع الأفلام السينمائية بدلاً من 1500 دينار للإصدار

علي إبراهيم

أصدرت وزارة الإعلام قرارا بتحديد رسوم الأنشطة الإعلامية والسياحية لديها، حيث باتت أكثر تفصيلا في رسوم تجديد الفنادق لتصبح وفقا للدرجة إذ بقيت رسوم الفنادق نجمة واحدة ونجمتين وثلاث نجوم عند 750 دينار، بينما الفنادق من درجة 4 و5 نجوم تصبح رسوم التجديد لها 1000 دينار.

ورفعت «الإعلام» في القرار الجديد رسوم الاصدار للشقق الفندقية لتصبح 1500 دينار بدلا من 750 دينارا، بينما صنفت التجديد إلى 3 فئات، الأولى منها بـ400 دينار، والثانية بـ500 دينار، والديلوكس بـ600 دينار، بعدما كانت جميعها 400 دينار في القرار القديم، كما رفعت رسم التداول من 750 إلى 1500 دينار وبقية رسوم التعديل وبدل الفاقد كما هي.

وزاد رسم الإصدار للمنتجعات إلى 1900 دينار وفقا للقرار الجديد بدلا من 750 دينارا، بينما بات التجديد أكثر تفصيلا، فبدلا من 400 دينار لكل الفئات، أصبح 800 دينار لـ3 نجوم، و1000 دينار لـ4 و5 نجوم، فيما رفع رسم التداول من 750 إلى 1900 دينار، وبقية بقية السوم الخاصة بالتعديل وبدل الفاقد كما هي.

وأضاف القرار الجديد رسم 20 دينارا لشهادة إلى من يهمه الأمر تداول و50 دينارا لشهادة تصنيف وطلب إعادة التصنيف تداول بعدما كانت مجانية.

وزادت رسوم نشاط الانتاج الفني والدعاية والإعلان لتصبح 400 دينار رسم الإصدار بدلا من 90 دينارا، و250 دينارا للتجديد بدلا من 60 دينارا، و400 للتداول بدلا من 90 دينارا، فيما بقيت رسوم التعديل وبدل الفاقد كما هي عند 40 دينارا.

وصعدت في القرار الجديد رسوم المطبوعات المرئية والمطبوعات الصوتية والبيع بالتجزئة لألعاب الفيديو وبرامجها وملحقاتها ليصبح رسم الإصدار 300 دينار بعدما كان 90 دينارا، والتجديد بـ200 دينار بدلا من 60 دينارا، والتداول بـ300 دينار بدلا من 90 دينارا فيما بقي سعر بدل الفاقد والتعديل كما هو.

وارتفعت رسوم الاصدار لنشاط البيع بالتجزئة لألعاب الفيديو وبرامجها وملحقاتها لتصل إلى 300 دينار مقارنة بـ 90 دينارا في القرار السابق، ورسم التجديد إلى 200 دينار مقارنة بـ 60 دينارا سابقا، ورسوم التداول إلى 300 دينار بدلا من 90 دينارا.

وارتفع رسم الإصدار للسينما المغطاة والمفتوحة ليصل إلى 4500 دينار مقابل 3000 دينار سابقا، و1250 دينارا للتجديد مقابل 800 دينار سابقا، و4500 للتداول مقابل 3000 دينار سابقا.

وقفزت رسوم إصدار نشاط توزيع أفلام سينمائية لتصل إلى 5250 دينارا مقارنة بـ 1500 دينار سابقا، و2600 دينار للتجديد بدلا من 750 دينارا سابقا، و5250 دينارا بدلا من 1500 دينار للتداول.

وصعدت رسوم إصدار نشاط إدارة وتشغيل استوديوهات مرئية ومسموعة إلى 1250 دينارا بدلا من 500 دينار، و600 دينار للتجديد بدلا من 250 و1250 دينارا للتداول بدلا من 500 دينار.

وأضاف القرار نشاط الدعاية والتسويق برسم إصدار 400 دينار و200 دينار للتجديد و40 دينارا للتعديل أو بدل فاقد و400 دينار للتداول.

للإطلاع على جدول الرسوم الجديدة
على موقع «الأنباء» www.alanba.com.kw

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

ورقة الـ20 ديناراً تستحوذ وحدها على 1,07 مليار دينار.. والـ10 دنانير ثانياً بـ655,44 مليوناً

1,97 مليار دينار «كاش» تدور في الكويت

علي إبراهيم

تكشف أحدث بيانات النقد المتداول في الكويت أن نحو 1,97 مليار دينار من الأموال «الكاش» تدور في السوق بين أوراق نقدية ومسكوكات، وهو رقم ضخم يفتح باباً لسؤال بسيط وقريب من الحياة اليومية: كم دينارا من هذه السيولة موجود فعليا في جيبك؟

وتظهر البيانات أن الجزء الأكبر من النقد المتداول يتركز في الأوراق النقدية، الموزعة على 6 فئات، تتصدرها ورقة الـ20 دينارا بفارق كبير، إذ تبلغ القيمة الإجمالية المتداولة منها نحو 1,07 مليار دينار، لتستحوذ وحدها على النصيب الأكبر من الأموال الورقية الموجودة في السوق.

وتأتي ورقة الـ10 دنانير في المرتبة الثانية بقيمة متداولة تبلغ 655,44 مليون دينار، تليها فئة الـ5 دنانير بنحو 142,562 مليون دينار، ثم فئة الدينار بقيمة 52,213 مليون دينار، بما يعكس تركز الجزء الأكبر من السيولة النقدية المتداولة في الفئات الأعلى قيمة.

في المقابل، تنخفض قيمة النقد المتداول كلما اتجهنا إلى الفئات الورقية الأصغر، إذ تضم كذلك مجموعة من المسكوكات المعدنية بفئات مختلفة، تبدأ بمسكوكة الـ2 دينار التذكارية، التي تبلغ القيمة المتداولة منها نحو 162,24 ألف دينار.

وتظهر البيانات أن القيمة المتداولة من مسكوكات الـ100 فلس تبلغ نحو 13,63 مليون دينار، فيما تصل قيمة المتداول من فئة الـ50 فلسا إلى 10,05 ملايين دينار، ومن فئة الـ20 فلسا إلى 4,217 ملايين دينار، إلى جانب نحو 2,019 مليون دينار من فئة الـ10 فلوس.

كما تبلغ قيمة المسكوكات المتداولة من فئة الـ5 فلوس نحو 1,123 مليون دينار، بينما تصل قيمة المتداول من أصغر وحدة نقدية، وهي فئة الـ1 فلس، إلى 12,769 ألف دينار.

وفي المحصلة، ترسم هذه الأرقام صورة واضحة لحجم «الجيب النقدي» الذي لا يزال يدور داخل الاقتصاد، بدءا من ورقة الـ20 دينارا التي تستحوذ على الكتلة الأكبر من الأموال المتداولة، وصولا إلى أصغر فئة نقدية وهي الفلس، بإجمالي نقد متداول يصل إلى نحو 1,97 مليار دينار.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

الكويت ضمن 4 أسواق بدول «التعاون» تتيح تداول 100٪ من شركاتها

779 شركة مدرجة في بورصات الخليج

كونا: قال المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن أسواق المال الخليجية شهدت خلال عام 2025 تداول نحو 401,7 مليار سهم، بقيمة إجمالية بلغت نحو 618 مليار دولار، محققة ارتفاعا نسبته 19,5٪ مقارنة بعام 2024.

وأوضح المركز، في تقرير أصدره حول أداء البورصات الخليجية خلال عام 2025، أن إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية بلغ نحو 3,9 تريليونات دولار، مسجلا انخفاضا بنسبة 6,2٪ مقارنة بالعام السابق.

وأشار إلى أن المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية أنهى عام 2025 عند نحو 165,2 نقطة، متراجعا بنسبة 3,8٪ مقارنة بنهاية عام 2024.

وفيما يتعلق بالشركات المدرجة، ذكر المركز أن إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية بلغ 779 شركة، فيما وصل عدد الشركات التي يسمح بتداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون في الأسواق الخليجية إلى 756 شركة، بما يعادل 97٪ من إجمالي الشركات المدرجة، في حين بلغت النسبة 100٪ في بورصات الكويت والبحرين ومسقط وقطر.

وعلى صعيد التطورات التنظيمية والتشريعية، لفت المركز إلى أن أسواق المال الخليجية شهدت خلال عام 2025 تطورات واسعة شملت تنظيم أسواق المال وصناديق الاستثمار، وتطوير قواعد الطرح والإدراج، وتعزيز حوكمة الشركات، وتنظيم سلوكيات التداول، وتطوير آليات صناعة السوق، إلى جانب التوسع في المنصات الرقمية والتقنيات المالية.

كما شهدت الأسواق تعزيزا للإشراف والرقابة القائمة على المخاطر، وتطوير البنية التحتية للأسواق المالية، وتحديث أطر كفاية رأس المال، إلى جانب التوسع في الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة، وتطوير الأنظمة الخاصة بإصدار الأوراق المالية إلكترونيا.

وفي إطار تعزيز التكامل الخليجي، أشار المركز إلى دخول لائحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار حيز التنفيذ، باعتبارها أول إطار تنظيمي موحد لمنتج مالي على مستوى دول المجلس، إلى جانب مواصلة العمل على مبادرات دعم إدراج وتداول السندات والصكوك، وتعزيز الإدراج المزدوج والربط الإلكتروني بين البورصات، وتوحيد رقم المستثمر لمواطني دول المجلس.

وسط ترقب الأسواق لقرار «الفيدرالي» بشأن أسعار الفائدة

4400 دولار.. حاجز المقاومة الأبرز للذهب

كونا: أنهت أسعار الذهب تداولات الأسبوع الماضي على استقرار نسبي، إذ أغلقت تعاملات يوم الجمعة عند نحو 4348 دولارا للأونصة، مسجلة خسارة أسبوعية وسط ترقب الأسواق لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي بشأن أسعار الفائدة.

وقال تقرير متخصص إن الذهب شهد تقلبات ملحوظة خلال الأسبوع الماضي، بعدما تعرض لضغوط عقب صدور بيانات التضخم الأمريكية، قبل أن يستعيد جزءا من خسائره بدعم من تراجع عوائد السندات وتلاشي قوة رد الفعل الأولي للدولار.

وأضاف التقرير أن تحركات العوائد والدولار تظل من أبرز العوامل التي تحدد اتجاه المعدن النفيس، خصوصا مع اقتراب اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وأوضح أن بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي أظهرت ارتفاع التضخم بنسبة 0,4٪ على أساس شهري في أغسطس، وبنسبة 3,4٪ على أساس سنوي، وجاءت القراءتان متوافقتين مع توقعات الأسواق.

وذكر أن التضخم الأساسي ارتفع بنسبة 0,3٪ شهريا، متجاوزا التوقعات البالغة 0,2٪، فيما تراجع المعدل السنوي إلى 2,4٪، وهو ما جاء متوافقا مع التقديرات.

وأضاف أن مؤشر الدولار استقر قرب مستوى 99 نقطة، فيما تراجع عائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عشر سنوات بنحو نقطة أساس إلى حوالي 4,85٪، ما وفر بعض الدعم للذهب، باعتبار أن انخفاض العوائد يقلل من تكلفة الفرصة البديلة لحيازة المعدن الذي لا يدر عائدا.

وأفاد بأن الأسواق تترقب كذلك مجموعة من البيانات الاقتصادية، من بينها مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي وبيانات سوق العمل والإسكان، إلى جانب تصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي.

وذكر التقرير أن التطورات الجيوسياسية وأسعار الطاقة ستظل من العوامل المهمة بالنسبة للذهب، خصوصا مع استمرار التوترات في الشرق الأوسط والمخاوف المرتبطة بإمدادات الطاقة.

وبين أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، ما قد يؤثر في توقعات أسعار الفائدة، فيما قد يؤدي تصاعد المخاطر الجيوسياسية إلى تعزيز الطلب على الذهب باعتباره ملاذا آمنا.

من الناحية الفنية، قال التقرير ان الذهب أنهى الأسبوع عند 4348 دولارا للأونصة، ليظل مستوى 4400 دولار مستوى المقاومة الأهم في المرحلة الحالية، موضحا أنه في حال تمكن الذهب من اختراق هذا المستوى والثبات أعلاه، فقد تتجه الأنظار إلى 4450 دولارا ثم 4500 دولار، يليها مستوى 4538 دولارا تقريبا.

وأضاف أنه في حال كسر مستوى 4348 دولارا واستمرار الضغوط البيعية، فقد تتجه الأسعار لاختبار مستوى 4300 دولار ثم 4282 دولارا، الذي يمثل دعما فنيا مهما، فيما قد يفتح كسر هذا المستوى المجال أمام مزيد من التصحيح نحو مستويات أدنى.

وعلى الصعيد المحلي، ذكر التقرير أن أسعار الذهب في السوق الكويتي تواصل تأثرها المباشر بحركة الأونصة العالمية، وبين أن سعر غرام الذهب عيار 24 بلغ نحو 43,230 دينارا (حوالي 140 دولارا)، فيما سجل عيار 22 نحو 39 دينارا (حوالي 129 دولارا)، وبلغ سعر كيلو الفضة نحو 698 دينارا (حوالي 2276 دولارا).